

أحمد حامد إبراهيم القضاة

نصارى القدس: دراسة في ضوء الوثائق العثمانية

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧). ٥٧٦ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦٧)

أحمد مفلح

باحث فلسطيني.

- ١ -

أن هناك «آخر» غير مسلم، مسيحي ويهودي، ولتذكير المسيحيين، في المنطقة العربية، أن هذه المدينة لكم فيها تاريخ، وعليكم المطالبة فيها وتحريرها، واستردادها.

يتوقف الباحث في عمله هذا عند أحوال النصارى في القدس خلال القرن التاسع عشر في ضوء معطيات سجلات المحكمة الشرعية العثمانية، وبحسب ما يراه أن «المعلومات الواردة في هذه السجلات في غاية الأهمية، وهي فريدة من نوعها، ولا تتوافر في المصادر التقليدية» (ص ١٥). ولكن السؤال الذي يتبادر إلى ذهننا فور الانتهاء من قراءة الكتاب، إلى أي مدى وظف الباحث هذه المعلومات في بحثه، وحللها وانتقدها وقابلها مع معطيات أخرى؟

- ٢ -

جملة من المعلومات والحقائق التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية «عرضها» الباحث، وقد استنبطها أو «نقلها» من وثائق سجلات المحكمة الشرعية في القدس، تظهر أحوال معيشة النصارى في القدس وحراكهم المجتمعي وعلاقاتهم بعضهم مع بعض، ومع المسلمين.

مع الهبة السياسية الإسلامية الناشطة في المنطقة العربية والعالم، بات الحديث عن مدينة القدس، تاريخياً وسياسياً، يأخذ «المنحى» الإسلامي منها، إن كان على صعيد تاريخ هذه المدينة ورمزيتها الدينية، بحيث لم يعد يلحظ لغير الطوائف الإسلامية مكان فيها، ولغير تاريخها الإسلامي ورمزيته أهمية ودور، فأصبح لدى العامة والمثقفين (مثقفي اليوم وسياسييه) أن القدس هي المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وأسقطت باعتبارها مدينة كانت ولا تزال تضم اليهود والمسيحيين والمسلمين، وفيها حراك اجتماعي لمجتمع يعجّ بالحركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والطوائف والملل.

يأتي هذا الكتاب نصارى القدس ليقول، أو ليعيد التذكير بأن هناك مسيحيين في القدس، لهم تاريخهم ومجتمعهم وطوائفهم وصراعاتهم في ما بينهم ومع الدولة العثمانية والمسلمين. ربما صاحب الكتاب لا يقصد هذا المعنى، ولكن هكذا يدل هذا العمل. وهنا تقع أهمية هذا الكتاب، من جهة التذكير، وتحديدًا للمسلمين الذين يحاولون «أسلمة» هذه المدينة،

الأرثوذكسية الشرقية، ويتبعون البطريركية القبطية. وملكو العديد من الأماكن الدينية في القدس، ولكنهم فقدوها في القرن السابع عشر بسبب الضرائب الباهظة التي فرضها العثمانيون عليهم، واعتداء الأرمن. وقد ساءت حالتهم في بداية القرن التاسع عشر، وتناقص عددهم حتى أصبح لا يزيد على عشرين نسمة، خصوصاً بعد أن اجتاحت الطاعون القدس عام ١٨٣٧.

- طائفة السريان: عاش أفراد هذه الطائفة بمحلة خاصة بهم تعرف بمحلة السريان، وعلى الرغم من قلة عدد أفرادها، إلا أنها أشرفت على جزء من كنيسة القيامة مثل غيرها من الطوائف الأخرى. وكانت هذه الطائفة تمتاز بعلاقتها الحسنة مع الطوائف الأخرى.

- طائفة البروتستانت: ترجع بداية ظهور هذه الطائفة في القدس إلى عام ١٨٢٠، مع البدء بعمليات التبشير، ولكن الدولة العثمانية منعت نشاطها التبشيري، وأصدرت فرماناً في ١٤/٦/١٨٢٤ حرمت فيه شراء كتب التوراة، وأعلنت أن كل مسلم يعتنق الديانة النصرانية يقتل. وعارضت الطوائف المسيحية الأخرى الوجود البروتستانتي في القدس، الأمر الذي جعل هذه الطائفة تعاني كثيراً.

- طائفة الموارنة: لم يكن لهذه الطائفة الوزن الكبير في القدس، حيث أتوا إليها من لبنان بعد أحداث عام ١٨٦٠ بحثاً عن الأمن والاستقرار.

ما يمكن استنتاجه من رصد هذه الطوائف المسيحية في القدس أن هناك ثقلًا مسيحيًا فاعلاً. لم نعرف طبعاً عدد المسيحيين في تلك الفترة، خصوصاً أن الباحث لم يتطرق إلى هذا الموضوع أبداً، علماً أن هناك دراسات

من المعلومات المهمة أيضاً التي قدمها الباحث هي تعداد أبرز الطوائف المسيحية في القدس، وجاءت على الشكل التالي:

- طائفة الروم الأرثوذكس: وهم أغلبية النصارى في القدس خلال القرن التاسع عشر، وأسمى الكنائس رتبة، حيث كانت تسيطر على أغلب الأماكن المقدسة في القدس وجوارها.

طائفة الروم الكاثوليك: انشقت عن طائفة الروم الأرثوذكس عام ١٧٢٤، وقد اضطهدوا من الروم الأرثوذكس بمساعدة الدولة العثمانية. لم يكن لهذه الطائفة أي ثقل ديني ومدني في القدس، لقلة أتباعها وعدم اعتراف الدولة العثمانية بها (حيث تم الاعتراف بها عام ١٨٣٣ بضغط من السلطتين الفرنسية والنمساوية).

- طائفة الأرمن: قدموا من كردستان وحلب، وهم من أكثر طوائف النصارى اعتدالاً وغنى، حيث كانوا يعملون بالتجارة، وكانت هذه الطائفة تضم بين أطرافها جميع رعايا السلطان الآخرين غير المعترف بملتهم مثل السريان والأقباش والأقباط.

- طائفة اللاتين: وهم الذين بقوا بعد طرد الصليبيين عام ١٢٩١. وكانوا محرومين من رئيس كنسي مقيم في القدس حتى أواسط القرن التاسع عشر. ولم يكن مرحباً بهم، خصوصاً من قبل الروم الأرثوذكس، والكاثوليك.

- الأقباط: وقد وصلوا إلى القدس في منتصف القرن الرابع الميلادي، وكانوا تحت نظارة الأرمن وحمايتهم. ومثلت هذه الطائفة طبقة فقيرة، وتحسنت أحوالهم مع الحكم المصري.

- طائفة الأحباش: وصلت أول جماعة منهم إلى القدس في منتصف القرن الرابع الميلادي، وهم ينتمون إلى الكنيسة

وطقوسها ورجال دينها وكنائسها ومدارسها.
- كانت طائفة الروم الأرثوذكس أكثر الطوائف نفوذاً في المجالات الاقتصادية والإدارية والدينية.

- لم تضع الدولة العثمانية عقبات أمام رعاياها من النصارى، بل أتاحت لهم قدراً كبيراً من الحرية، والقيود التي فرضت على لباسهم وركوبهم المطايا كانت لهجتها أقوى من تطبيقاتها.

- حقق الحكم المصري لبلاد الشام (١٨٣١ - ١٨٤٠) قسطاً من المساواة الاجتماعية، وأتاح للكنائس فرصة للنمو والتطور.

- ساهم النصارى في الحياة الاقتصادية، وأجهزة الحكم والإدارة كبلدية القدس، ومجلس الشورى، ومجلس إدارة لواء القدس، وفي الجهاز القضائي.

- تمتع النصارى بالحرية الدينية من خلال إنشاء الكنائس والأديرة وترميمها، ووقف الأوقاف الذرية والخيرية على أفرادها وكنائسها. وحجّ عدد كبير من النصارى إلى القدس، واحتفلوا بأعيادهم مع حرص الدولة العثمانية على توفير الأمن للزائرين النصارى في أثناء الاحتفالات الدينية.

- ٤ -

لم يلحظ قارئ هذا الكتاب منهجاً محدداً يستخدمه البحث، وإن كان بحثاً تاريخياً، حيث قد يعلل الباحث أسلوبه بأنه تتبع لأحوال

ديمغرافية كثيرة قدرت عدد سكان القدس أواسط القرن التاسع عشر بما بين ١٤ و ٢٢ ألف نسمة^(١). وتشير بعض الإحصاءات الأخرى لعام ١٩٠٥ أن مجموع المواطنين العثمانيين في القدس كان ٣٢٤٠٠ نسمة، منهم ١٣٤٠٠ يهودي، و ٨١٠٠ مسلم، و ٨٠٠٠ مسيحي^(٢).

بغض النظر عن دقة هذا الإحصاء وصدقه، ولكن هناك وجوداً فاعلاً للمسيحيين في القدس، له خصوصيته وثقله، خصوصاً على الصعيد الاقتصادي والتعليم والوظائف الإدارية والبلدية، كما يظهر في مضمون الكتاب الذي بين أيدينا. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هذا الوجود الفاعل لم يكن متماسكاً، وبالتالي لم يشكل جسماً واحداً بوجه الأديان الأخرى الإسلامية واليهودية، لكثرة الصراعات والخلافات العنيفة بين هذه الطوائف، ومراوحة العلاقة بين التسامح والعنف في ما بين النصارى والمسلمين. ولم نعرف طبيعة العلاقة بين النصارى واليهود، حيث لم يذكر الباحث اليهود مطلقاً في بحثه، وكأن لا وجود لهم بتاتاً، أو كأن سجلات المحكمة الشرعية لم تذكرهم أبداً؟

- ٣ -

ما يمكن أن نخلص إليه في هذا الجانب المضموني للكتاب:

- انقسام النصارى إلى مجموعة من الطوائف، لكل منها اعتقاداتها وآراؤها الدينية

(١) انظر: روشيل ديفيس، «القدس العثمانية: نمو المدينة خارج الأسوار»، في: القدس ١٩٤٨: الأحياء العربية ومصيرها في حرب ١٩٤٨، تحرير سليم تماري؛ ترجمة أحمد خليفة، وسام عبد الله و خليل نصار، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ القدس: بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ٢٠٠٣)، ص ١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥.

أيضاً. ولكن هذا لا يمنع من أن هناك دوراً لافتاً للنصارى على صعيد الاقتصاد والتعليم نظراً إلى علاقاتهم الخارجية مع الدول الأوروبية وإرسالياتها.

وبعدها قد يطرح فرضيته، بأسئلة وتساؤلات حول دور النصارى في القدس بشكل خاص ومحدد: طوائفهم، أدوارهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والمالية، علاقاتهم بعضهم مع بعض، موقف الدولة العثمانية منهم، علاقاتهم مع أبناء الأديان الأخرى... إلخ.

وبعد هذه الإشكاليات والفرضيات، عليه تحديد المكان والحيّز الجغرافي الذي يتكلم عنه. فما هي مساحة القدس وحدودها المكانية والإدارية التي يتكلم عنها، وماذا عن النصارى في بقية فلسطين؟ وكم هو عدد هؤلاء النصارى، وحجمهم الديمغرافي في المجتمع المقدسي؟ وماذا، ولو نظرة قصيرة، عن تاريخ النصارى وبداية وجودهم في القدس؟ إذ لا يمكن لأطروحة علمية في التاريخ أن تبدأ فجأة من دون تمهيد تاريخي، ومن دون جغرافية ومكان.

لا شك في أن الباحث قدم جهداً في تجميع الوثائق من سجلات المحكمة الشرعية، وهي معلومات قيمة ومفيدة، وقراءتها ليست سهلة، ولكنه لم يوظف المعلومات التي جاءت فيها، بل كل ما فعله أنه نقلها نقلاً، من دون تعليق، أو حتى أي نقد، باطنياً أكان أم ظاهرياً، ربما بحجة الموضوعية وفصلها عن ذاته، وهذا منهج تحليل المضمون، إذ كان يمكن للباحث اعتماد هذا الأسلوب المنهجي، فيتوفر لديه بذلك موضوع متكامل من ناحية المنهجية والتحليل والتركيب والنتائج والعرض، أفضل مما جاء معه، وهو أسلوب «العرض» فقط □

النصارى في القدس وأوضاعهم، وبالتالي هذا يعفيه من وضع إشكالية أو فرضية، ومنهجاً محدداً يسير عليه ليصل إلى النتائج التي يبغى الوصول إليها، أو وضعها هدفاً كإشكالية وفرضية حول نصارى القدس.

لقد وضع في بداية بحثه مجموعة من الأسئلة، منها:

– من هي أبرز طوائف النصارى؟

– ما هي أوضاع النصارى الاجتماعية والاقتصادية خلال القرن التاسع عشر؟

– ما هي طبيعة العلاقات بين أبناء الطوائف؟

– ما هو موقف الدولة العثمانية من النصارى؟

– ما هي طبيعة العلاقات بين النصارى والمسلمين؟

إنها أسئلة يطرحها الباحث على نفسه عند البدء باختيار الموضوع، أو التقدم أكثر بمحاولة رسم موضوعه، ولكنها ليست فرضيات أو إشكاليات علمية لأطروحة دكتوراه، مهما كان حجم هذه الأطروحة كبيراً، ووقائعها كثيرة. فإشكالية مثل هكذا موضوع تقوم على أن هناك مجتمعاً في مدينة القدس، بأديان ومذاهب وطوائف مختلفة، يهودية ومسيحية وإسلامية، يتفاعل أفرادها في ما بينهم اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، وينقسمون بحسب أديانهم وطوائفهم، وتلعب الدولة العثمانية والتدخلات الأوروبية على هذا الوتر، كل خدمة لمصالحه وأهدافه، ما ينعكس على العلاقة بين أبناء هذه الأديان والطوائف وطبيعتها، فمرة يسود التسامح بين أبناء الأديان الثلاثة، ومرة الخلاف، ومرة يسود التعاون بين أبناء الطوائف، ومرة العداوة